

أ.د. أحمد بوخريص

## محاضرات في مادة المصطلحات القانونية :

السداسي : الأول

F : الفوج

المحاضرتين : الأولى والثانية:

### تقديم عام:

المصطلح القانوني هو اللغة المتخصصة التي تحاول جاهدة أن تحدد بدقة، معاني العبارات التي نسجت منها قواعد القانون، وهو وسيلة من الوسائل الفنية لاكتساب العلم والمعرفة في جميع العلوم، ولا يخفى على أحد، أنّ في شيوع اللغة القانونية بمصطلح متعارف عليه، ومحل اتفاق أو تقارب، تحقيقاً لجملة من الأهداف، لعل أهمها : سرعة الفهم والتفاهم، والقدرة الفعّالة على التواصل، وتضييق مساحة الخلاف وسوء الفهم، والإيجاز في البيان وتوفير الجهد والوقت، وأخيراً وليس آخراً الإسهام في تحقيق العدل بأسهل الطرق وأيسرها، وتوحيد الأحكام.

ومّما يدعم أهمية العناية بالمصطلحات القانونية، أن اختلافها يؤدي – بلا شك- إلى خلط في المفاهيم وتضارب في الأفكار، و من ثم اضطراب في الأحكام، وتبدّل في القيم الضابطة، فرسوخ المعنى الاصطلاحي وتجذره، دليل على صحة وعافية نظامنا القانوني، وعامل أساسي لتطوير منهجنا القانوني وازدهاره، وعلى العكس من ذلك يؤدي اضطراب المعنى الاصطلاحي إلى سقم نظامنا القانوني، مما يجعلنا عرضة للتسلط المعرفي الذي تمارسه ثقافة الآخر، من استبداد وهيمنة وتوسع، بما تحمله اللغة من خصائص حضارية وأنماط حياتية واختيارية.

ازدادت أهمية التشريع في العصر الحديث بعد زيادة تدخل الدولة في شؤون الأفراد، تنظم حياتهم وتكفل حقوقهم، وتحدد واجباتهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة، وليس لدى الدولة من وسيلة إلى هذا التنظيم غير التشريع، فكثير من الشؤون، كمسائل العمل والتعليم والخدمات الاجتماعية، كانت تعتبر قبلا من شؤون الأفراد الخاصة، و هي اليوم تعتبر من مهام الدولة الأساسية تصدرها التشريع تلو التشريع.

و لا يمكن دراسة هذه التشريعات و فهم المقصود منها إلا بالوقوف على المفاهيم الصحيحة للمصطلحات القانونية، غير أن تباين المؤثرات الثقافية في البلاد العربية أدى إلى بلبلة في المصطلحات القانونية، واضطراب استعمالها، وإلى خلط كثير، حيث لا تحمل الكلمة الواحدة في كثير من الأحوال المعنى نفسه في البلاد المختلفة.

ما يجب الإشارة إليه هو: أن مادة المصطلحات القانونية: لا ينبغي أن تكون دروسا في علم اللغة، و لا دروسا في التعريب و الترجمة، بل المقصود منها : دراسة المصطلح : كمفهوم و كمضمون قانوني، له ذاتيته الخاصة و كيانه المستقل، المعبر عن خصوصيته التي تجسده، و التي يستقي منها وجوده.

المصطلحات القانونية: مادة حيوية، إذ هي بمثابة: ملتقى معارف علمية متعددة، فهي أساس الدراسات القانونية بمختلف تقسيماتها و تشعباتها، و تسهم في إغناء الرصيد المعرفي للطلاب .

إن أهمية هذه المادة تتجلى في : منح الطالب نوعية أخرى من التفكير ، و مناهج مغايرة في التعاطي مع الإشكالات القانونية التي لم يسبق له التعامل معها بعمق و تمعن و تخصص، ذلك أن للقانون لغته الخاصة و مفرداته المتميزة، التي تعبر عن شكل آخر من التفكير ، و طبيعة متميزة من التأمل و التحليل، فالتعاطي مع الإشكالات المعنية بالبحث في إطار الدراسات القانونية، لا يمكن أن يستقيم، إلا بعد الخضوع لتدريب ذهني خاص، يستطيع الطالب من خلاله : التفكير قانونيا، و ترجمة ما يحصله هذا الفكر في نصوص ذات صبغة قانونية هي الأخرى، و باستعمال لغة منسجمة مع هذا التفكير، و قدرة على التعبير عن سجلاته المتعددة، بالارتكاز على دعائم اصطلاحية منتمة لحقل هذا التفكير و غير غريبة و لا مقحمة فيه.

إن المشكل الذي يواجه الطلبة هو أنهم : لا يستطيعون التخلص من مواقفهم الذاتية و لا تحليلاتهم الانطباعية، فتأتي نصوصهم بالتالي، مشوبة بتضخم الذات الانفعالية و بالخلاصات التبريرية المستقتات عن الشائع من الأفكار و الرائج من الرؤى، دون أن تكون هذه النصوص على العكس من ذلك، محكومة بما ذهب إليها أقوال المشرع و خلصت إليه اجتهادات الفقهاء، و قضت به أحكام القضاة، فهذه هي الأدوات الأساسية التي يجب على الطالب الانشغال عليها، و لن يستطيع التحكم في العمل بها، إلا عبر المدخل اللغوي، إذ من المؤكد، أن اللغة ترجمان للفكر، و كلما كان الطالب متمكنا منها، جامعا لمفرداتها، مدركا لخلفياتها و أبعادها النظرية، إلا و فتحت

أمام فكره مجالات واسعة للتغيير الدقيق، و التحليل الرصين، لا حشو فيها ولا نشازا، ولا انطبعا مبنيا على غير أساس.

### تمهيد وجيز عن علم "المصطلحات" "TERMINOLOGIE" و سياقه الإستيمولوجي:

أصبح "المصطلح" الشغل الشاغل لفروع علمية كثيرة، إذ يثير تساؤلات عديدة لدى المختصين في علم اللسانيات من قبيل: هل تستعمل المصطلحات كوسيلة للترجمة، أو الكتابة التقنية أو للبيبليوغرافيا إلخ...؟ في هذا الإطار، يمكن الاعتراف بمساهمة فروع علمية متنوعة و كثيرة في تطوير المفاهيم المرتبطة بعلم "المصطلح".

بدأ "المصطلح" كفرع علمي حقيقي في الظهور و الاندماج في مجالات البحث، وانسلخ عن المجالات الهندسية و العلمية في أعمال المنظمة العالمية لتحديد المقاييس: "ISO"، وضمن أعمال المنظمات المهمة بالمقاييس، و أصبح المصطلح رهانا أساسيا من رهانات السياسة اللغوية التي لا تتوقف عن التطور و التجدد باستمرار، و المصطلح فرع علمي هيكله وبلوره العلماء، و أصحاب الخبرة المادية "العلمية"، و تبعا لذلك، أصبح "المصطلح" يشكل مجالا جديدا للبحث في سياق تطور ثورة المعلومات و التكنولوجيا.

يشمل "المصطلح" جوانب متعددة، تستلزم مقاربات ذات نمط لغوي، و سوسيو لغوي و إستيمولوجي، و عموما، يفتح المصطلح آفاقا للتأمل من أجل بناء المناهج و النظريات في هذا المجال، كما يوجه المصطلح، الباحث نحو فروع علمية جديدة كهندسة المعرفة، و نحو فروع علمية "قديمة" من أجل الإسهام في إعادة إحياء المفاهيم: (فلسفة اللغة)، و الإستيمولوجيا (فلسفة العلوم)، و ذلك بهدف تطويرها و جعلها قابلة للحياة باستمرار.

تثير عملية ترجمة المفاهيم وهي: (جزء من علم "المصطلح") من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية معوقات عدة، منها صعوبة الترجمة في حد ذاتها من جهة أولى، ووجود ترجمات غير علمية للعديد من المصطلحات من جهة ثانية.

في ما يتعلق بصعوبات الترجمة - الإشكالية الأولى-، يمكن أن نلخصها في الآتي:

عدم قدرة البحوث العربية على المشاركة في الإبداع و الإنتاج المفاهيمي، فأغلب المفاهيم و المفردات التي يتم (اكتشافها) تظهر في سياقات غير عربية، و هو ما ينعكس عمليا على الترجمات غير الدقيقة، و نتيجة لذلك تظهر الترجمات الفورية غير علمية، و ما يتولد عن ذلك احتشام

نقذي لتفكيك هذه الترجمات، فالفوضى في ترجمة المصطلحات موجودة بشكل كبير في العالم العربي، مما يبرز الحاجة إلى إيجاد مركز جامع، مهمته الأساسية: ترجمة ونقد وتفكيك المفاهيم الجديدة"، فكل مصطلح ينبع من "إتمولوجيا" خاصة تستقي أساسها من أصول معرفية "غربية" قد تختلف عن الأصول الثقافية و المعرفية العربية، مما يستلزم ممارسة "توضيح إبستمي" من قبل المختصين في علم المصطلح.

أما – الإشكالية الثانية- : فترتبط بعدم وجود إرادة سياسية واضحة، هدفها تعزيز مجتمعات اللغة العربية في الوطن العربي، لتقوم بهذه المهمة، لكن بعيدا عن هذه المجتمعات العلمية، ساهم الباحثون والخبراء وحتى الصحفيون، في إيجاد الترجمات لبعض المفاهيم " الغربية " إلى اللغة العربية، ولا بد أن نشير أن التحدث بالعامية سيعقد المشهد في الوطن العربي، لذا فالمطلوب إحياء اللغة العربية في التدريس، وتطوير الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية، وربط ذلك بالتصور المعرفي للقارئ.

لا شك أن العالم العربي يضم نخبا تستطيع القيام بهذا العمل، إلا أن توظيف هذه الخبرات لازال دون المستوى، لذلك من الضروري تعريب المصطلحات العلمية و الاقتصادية و التنموية، و نشرها و استخدامها في المنطقة العربية، للمضي قدما في تطوير المحتوى الرقمي العربي: لكن الوطن العربي يمر بمرحلة تفكك العديد من الدول، مما يعقد مهام أداء و نجاعة العلم و المعرفة في هذه المنطقة، ف"المصطلحات و المفاهيم لا يمكن أن تسقط إسقاطا على الفضاءات المعرفية بسهولة، بل تتوالد و تتجدد بشكل ذاتي داخل الفضاء المعرفي للمصطلح"...

## Axe I : Notion du mot « Qanoun »:

### المحور الأول: مفهوم مصطلح "القانون":

Ce qui nous intéresse avant tout dans la présente analyse est : l'emploi du mot « qanoun » dans le sens purement juridique, ainsi, lorsque nous disons : droit pénal, droit civil, droit commercial ...etc. dans tous ces cas, le mot « qanoun » (loi/droit) a été utilisé dans le vrai conceptuel du terme, c'est-à-dire dans son acception juridique.

Il est donc à distinguer entre deux acception tout à fait différentes : celle de l'utilisation de ce mot dans le sens de « l'expression courante », et l'emploi du même mot, dans le sens de « l'expression juridique ».

Toutefois, il est à retenir, que le mot « qanoun » comme terme juridique lui seul a un triple sens :

- un sens large.
- un sens restreint.
- un sens formel.

يتعين هنا تحديد المقصود من كلمة "قانون" كاصطلاح فقهي مستقل عامة، فعندما نتكلم عن القانون الفرنسي أو المغربي... إلى غير ذلك، فإننا في جميع هذه الحالات نكون قد استعملنا هذه الكلمة في تعبيرها الاصطلاحي.

وبذلك فكلية "قانون" تستعمل تارة تبعا لمفهوم شائع ومتداول لا ارتباط له مطلقا بالاصطلاح القانوني، وتارة أخرى، تستعمل تبعا لمضمون بعينه، أي كمصطلح قانوني. إلا أن كلمة "قانون" كاصطلاح فقهي لها ثلاثة مفاهيم مختلفة:

- الأول عام.
- والثاني خاص.
- والثالث شكلي.

## A- Le sens général du mot : "Quanoun "

Dans le sens général, le mot « quanoun » désigne avant tout : l'ensemble des règles de conduite qu'une société impose à ses membres, par force en cas de besoin.

Ainsi nous disons « quanoun maghribi », le terme « quanoun » est pris.

Ici, dans le sens de droit « droit ». il va sans dire, qu'il s'agit là du « droit objectif », d'un « droit » conçu comme un mode d'organisation de la vie en société.

En ce sens terme "Quanoun" en langue arabe est équivalent au terme "Droit" en français, "Law" en anglais.

### 1 - المفهوم العام أو الواسع لاصطلاح "قانون":

إن كلمة قانون حسب مفهومها الاصطلاحي العام تعني: "مجموعة القواعد المنظمة لسلوك الأفراد في المجتمع، والتي يلتزمون باحترامها بواسطة السلطة العامة عند الاقتضاء".  
فعندما نقول: القانون المغربي droit marocain فإننا نكون قاصدين من وراء هذه التسمية " كل ما قد يوجد في الجماعة من قواعد تحكم سلوك الأفراد حكما ملزما، بقصد إقامة نظام ثابت ومستقر لهذه الجماعة".

فتبعا لهذا التعريف فإن كلمة "قانون" تكون مرادفة لاصطلاح "droit" في التشريع الفرنسي،  
ولكلمة "law" في التشريع الانكليزي.

## B-Le sens restreint du mot "Quanoun":

Dans le sens restreint, le mot « quanoun » s'entend de toute règle de droit formulée par écrit, peu importe le pouvoir qui l'a édicté, dans ce sens bien précis, le mot « quanoun », est : synonyme du mot :« droit » conçu ,bien entendu, comme un corps de règles juridiques qui a pour objet de régir un domaine limité et bien déterminé ,comme par exemple: le domaine du droit

civil, du droit pénal , du droit maritime ...etc.. ; et non pas d'un « droit » comme un ensemble de règles juridiques régissant la vie de société , droit égyptien, droit tunisien...etc.

L'emploi du mot « quanoun » dans le sens restreint qui celui de « code » ou de « statut » diffère énormément du mot « quanoun » c.à.d. du mot droit pris dans le sens de droit objectif, car si le premier fait partie du deuxième la réciproque n'est pas vraie.

Le droit positif, groupe comme on le sait, l'ensemble des droits qui sont en vigueur dans une société, et c'est ce que nous dénommons par « quanoun » dans le sens général ; alors que dans la sens particulier, le « quanoun » n'est qu'une source parmi les différentes sources du droit en tant que droit objectif.

## 2- المفهوم الخاص أو الضيق لكلمة "قانون":

يقصد بمصطلح قانون في مفهومه الضيق: " كل تشريع على هيئة قاعدة أو عدة قواعد قانونية أيا كانت السلطة المصدرة له ": فالقانون تبعا لهذا المفهوم، يقصد به إذن: "التقنين" أو "التشريع"، حيث أننا نقول مثلا : القانون الجوي droit aérien، والقانون البحري droit maritime، والقانون المدني droit civil، والقانون الجنائي droit pénal، إلى غير ذلك. فاستعمال كلمة قانون في هذا المعنى إنما يرمز لمختلف التشريعات أو التقنيات التي تحكم وتنظم مختلف هذه الأمور، فعلى خلاف المفهوم العام لكلمة "قانون" التي يقصد بها مجموعة: من القواعد القانونية التي تحكم حياة الناس في المجتمع: القانون المصري، القانون التونسي..... الخ، فإن استعمال كلمة قانون: كاصطلاح مرادف لكل من: "التقنين" و "التشريع"، أي في استعمالها الضيق، تختلف اختلافا تاما عن كلمة: "قانون" في مفهومها العام، أي أنه جزء من مجموعة الأجزاء المكونة للقانون في مفهومه ومضمونه الواسع كمصدر من مصادر القانون.

## C- Le sens formel du terme "Quanoun":

La loi proprement dite, ou loi formelle est l'œuvre du pouvoir législatif. Ainsi, d'un point de vue purement formel, le mot « quanoun » ne peut se dire que des seules dispositions émanant du pouvoir législatif.

Est une loi selon la constitution marocaine : tout texte voté par le parlement (Article 70 de la Constitution marocaine de 2011).

La loi proprement dite, ou loi formelle est l'œuvre du pouvoir législatif. Ainsi, d'un point de vue purement formel, le mot « quanoun » ne peut se dire que des seules dispositions émanant du pouvoir législatif.

Ainsi définie, la « loi » est l'expression suprême de la volonté de la nation (Art 6 constitution 2011).

### 3- المفهوم الشكلي لكلمة "قانون":

المقصود بكلمة "قانون" في اصطلاحها الشكلي: "هو كل تشريع منبثق عن السلطة التشريعية"، أي ما نطلق عليه تسمية التشريع العادي. ففي هذا الإطار لا يمكن إطلاق كلمة "قانون" إلا على التشريعات التي تتوفر فيها هذه الشكلية، أي شكلية أنها قوانين صادرة عن سلطة تشريعية. وهذا المفهوم ينسجم مع ما ذهب إليه المشرع المغربي في تعريفه للقانون. فالقانون كما جاء في الفصل الواحد والسبعون من الدستور هو " كل تشريع صدر عن البرلمان.

### مصطلح "قانون" في ظهير الالتزامات والعقود المغربي:

#### أولاً-اصطلاح "قانون" مرادف لكلمة " Loi ":

أ- نجد كلمة "قانون" مرادفة لكلمة "Loi" في كل من الفصول الآتية: 3-11-57-59-62-108-135-165... إلخ، وسنقتصر على بعض الأمثلة فقط:

-الفصل 3: "الأهلية المدنية للفرد تخضع لقانون أحواله الشخصية."

La capacité civile de l'individu est réglée par la loi qui régit son statut personnel.

-الفصل 59: "يبطل الالتزام الذي يكون محله شيئاً أو عملاً مستحيلًا، إما بحسب طبيعته أو بحكم القانون".

Est nulle l'obligation qui a pour objet une chose, ou un fait impossible physiquement ou en vertu de la loi.

-الفصل 108: كل شرط يقوم على شيء مستحيل أو مخالف للأخلاق الحميدة أو القانون يكون باطلاً.



**Toute condition d'une chose impossible, ou contraire aux bonnes mœurs ou à la loi est nulle.**

ب - كلمة "قانون" مرادفة لكلمة "Légalement"

نجد هذا التعبير في الفصلين 247 و 257.

الفصل 247: إذا كان اسم العملة الواردة في الالتزام يسري على نقود عديدة متداولة قانونا.

**Lorsque le nom des espèces portées dans l'obligation s'applique à plusieurs monnaies ayant légalement cours.**

الفصل 257: إذا كان بين الورثة قاصر أو ناقص أهلية، وجب توجيه الإنذار لمن يمثله قانونا.

**Si parmi les héritiers, il y a des mineurs ou des incapables, l'interpellation doit être adressée à celui qui les représente légalement.**

ج - كلمة "قانونا" مرادفة لكلمة "Juridiquement":

نجد هذا التعبير في الفصل 220 حيث جاء فيه: لا تصح الإنابة (...) إلا إذا كان الدين المناب عليه صحيحا قانونا.

**La délégation n'est valable (...) que si la dette déléguée est juridiquement valable.**

د - عبارة "قرينة قانونية" مرادفة للكلمة الفرنسية : **présomption légale**

نجد هذه العبارة القانونية في كل من الفصلين 450 و 453.

الفصل 450: القرينة القانونية هي التي يربطها القانون بأفعال أو وقائع معينة.

**La présomption légale est celle qui est attachée par la loi à certains actes, ou à certains faits.**

الفصل 453: القرينة القانونية، تعفي من تقررت لمصلحته، من كل إثبات.

**La présomption légale dispense de toute preuve celui au profit duquel elle existe.**

كما أننا نجد في نفس الفصل عبارة "القرينة القانونية" مرادفة للعبارة الفرنسية:

La présomption de la loi في التعبير التالي:

لا يقبل أي إثبات يخالف القرينة القانونية.

**Nulle preuve n'est admise contre la présomption de la loi.**

## ثانيا- اصطلاح "قانون" مرادف لكلمة "droit":

إن كانت كلمة "قانون" في العادة تقابلها كلمة "loi" كما ثبت لنا ذلك في عدة فصول من ق.ل.ع، فإنه في حالات أخرى نجد كلمة "قانون" مرادفة كذلك لكلمة "droit"، كما جاء في الفصول 58-139-209...الخ.

وبذلك يكون مصطلح "قانون" في ظهير الالتزامات والعقود المغربي يعني:

- مرة Loi "الفصول: 3-11-59...إلخ".

- ومرة droit "الفصول: 68-85-116...إلخ".

أ- كلمة "قانون" مقابلة لكلمة "droit" حيث أننا نقول:

بقوة القانون = de plein droit وهذا التعبير نجده مستعملا في كل من الفصول: 139-179-259-306...إلخ

الفصل 179: الالتزام المتعاقد عليه تضامنيا اتجاه الدائن ينقسم بقوة القانون بين المدينين.

**L'obligation contractée solidairement envers le créancier, se divise de plein droit entre les débiteurs.**

الفصل 306: الالتزام الباطل بقوة القانون، لا يمكن أن ينتج أي أثر.

**L'obligation nulle de plein droit ne peut produire aucun effet.**

كما أننا نجد كذلك تعبير "بحكم القانون" مرادفا للتعبير الفرنسي "de plein droit" وذلك في

الفصل 209 الذي يقول:

تنتقل "بحكم القانون" الحقوق والالتزامات المتعلقة بالتركة إلى المحال له.

**Les droits et obligations dépendant de l'hérédité passent de plein droit au cessionnaire.**

ب- كلمة "قانون" مقابلة لكلمة "droit" حيث أننا نقول:

غلط في القانون = Erreur de droit نجد هذا التعبير مستعملا في الفصول: 40-68-1112...إلخ.

الفصل 40: الغلط في القانون يخول إبطال الالتزام.

**" L'erreur de droit " donne ouverture à la rescision de l'obligation.**

الفصل 1112: لا يجوز الطعن في الصلح بسبب "غلط في القانون".

**La transaction ne peut être attaquée pour "erreur de droit"**

ج- كلمة "قانون" مقابلة لكلمة "droit": حيث جاء في الفصل 116 تعبير "بحكم القانون" مرادفا

للتعبير الفرنسي "Est de droit"

الفصل 116: في حالة الإفلاس، يكون المقدم بحكم القانون هو: وكيل الدائنين "السنديك" أو أي نائب آخر لكتلة الدائنين.

**En cas de faillite, le curateur est de droit le syndic ou autre représentant de la masse.**

ثالثا- مصطلح "droit" مرادف لكل من "حق" و "رسم" و "ضريبة".

إن لكلمة "droit" باللغة الفرنسية عدة اصطلاحات عربية، ففي زيادة على أننا نقابلها بكلمة "قانون" كما رأينا ذلك أعلاه، تقابل كذلك بالألفاظ التالية:

- "حق" حيث أننا نقول: - حق تبعي : droit accessoire
- حق مكتسب: droit acquis
- حق احتمالي: droit aléatoire
- و "رسم" حيث أننا نقول: - رسم العقد : droit d'acte
- حق التسجيل: droit d'enregistrement
- و "ضريبة" حيث أننا نقول: الضريبة المهنية : droit de patente

وإن كانت كلمة "قانون" تعني "loi" و "droit" كما أثبتنا ذلك من خلال ق.ل.ع، فإن لكلمة: "droit" تقابل هي كذلك في ق.ل.ع بالاصطلاحين العربيين:

- قانون (الفصول: 3-11-59...الخ).
  - حق (الفصول: 57-101-109...الخ).
- وذلك حسب المفهوم الذي استعملت من أجله هذه الكلمة في النص.

أ- كلمة droit مقابلة للاصطلاح العربي "حق":

- الحقوق المعنوية: droits incorporels (الفصل 57).
- الحقوق المكتسبة: droits acquis (الفصل 318).
- الحقوق المحولة: droits éventuels (الفصل 190).
- الحقوق والالتزامات: droits et obligations (الفصل 209).

- الحقوق الاحتمالية : **droits aléatoires** (الفصل 220).
- الحقوق في الشركة: **droits sociaux** (الفصل 195).
- حق التتبع: **droit de suite** (الفصل 297).
- حق الاسترداد: **droit de répétition** (الفصل 68).
- حق الشفعة: **droit de retrait** (الفصل 974).
- حق الحبس: **droit de rétention** (الفصل 291).

ب- كلمة droit : مقابلة للاصطلاح العربي "حق" في تعابير أخرى مركبة :

- لا حق له إلا في استرداد المصروفات (ف 101).  
Il n'a droit qu'au remboursement des dépenses (art 101).
- يكون للدائن الحق في أن يطلب ضمانات تكميلية (ف 139).  
Le créancier a le droit de demander un supplément de suretés (art 139).
- حق الحبس هو حق حيازة الشيء المملوك للمدين (ف 291).  
Le droit de rétention est celui de posséder la chose appartenant au débiteur  
(art 291).

❖ Origine du mot « loi » : أصل كلمة قانون :

Certains chercheurs considèrent l'origine du mot « loi »: « quanoun», tandis que l'origine latine: «directum», qui signifie :« bâton droit », métaphore de l'intégrité, la justice et de la règle organisée.

✓ La loi : القانون لغة :

Etymologie, la loi indique la régularité et la continuité, selon un système fixe dans la société ou dans la nature (exemple loi de la pesanteur, la loi sur la rotation du système solaire, la loi de l'offre et de la demande...).

القانون في اللغة يفيد الاطراد والاستمرار وفق نظام ثابت في المجتمع أو في الطبيعة، فيقال مثلا قانون الجاذبية الأرضية، وقانون دوران كواكب المجموعة الشمسية، و قانون العرض والطلب.

**La loi: est : la mesure de toutes les choses (c'est la relation tentaculaire entre deux ou plusieurs phénomènes, (impact et la vulnérabilité dans les lois de la nature).**

القانون مقياس كل شيء، أي تلك العلاقة المتجاذبة بين ظاهرتين أو أكثر (التأثير والتأثر في نواميس الطبيعة).

### ✓ القانون والحق **Loi et droit**:

Etymologie, la loi en latin «l'ex», **droit** écrit, le mot **droit** est utilisé pour désigner «loi» et «droit» à la fois.

يفهم القانون عند الغرب بنفس مفهوم الحق، حيث تستعمل لفظة Droit بالفرنسية لتعني كلا من القانون والحق في آن واحد، لكونها مشتقة من الأصل اللاتيني Di rectum التي تعني التنظيم.

Pour distinguer entre «droit» et «loi», les occidentaux utilisent «droit objectif» pour exprimer «loi», et «droit subjectif» pour exprimer«droit»

للتمييز بين الحق والقانون يستعمل الغربيون لفظي Droit Objectif أو règle de Droit للتعبير عن القانون، ولفظة Droit Subjectif للتعبير عن الحق.

### ✓ القانون اصطلاحا **La Loi** :

La loi est un ensemble des règles qui régissent les rapports des individus dans la société, dont le respect peut être assuré par des moyens de contrainte étatique.

القانون مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، ويكفل تطبيقها جزاء توقعه الدولة عند الضرورة.

Dans le sens objectifs, la loi est l'ensemble des règles obligatoires qui régissent la vie sociale des individus, cette définition inclut le droit positif, qui est définie comme l'ensemble de règles juridiques menues dans un pays déterminé.

القانون بمعناه الموضوعي objectif هو: مجموع القواعد الملزمة للإنسان في حياته الاجتماعية،

وهذا التعريف يشمل القانون الوضعي : Droit positif، والذي هو : مجموع القواعد القانونية

القائمة في بلد معين، ويقابله القانون الطبيعي: Droit naturel والذي يشكل خلاصة مبادئ

العدالة والإنصاف التي يستوحىها المشرع من الشريعة.

أما القانون في معناه الذاتي: Subjectif. فإن كلمة Droit تعني: الحق أي ما يخول القانون

لصاحبه سلطة القيام بالأعمال اللازمة لإشباع هذه المصلحة، أو لإلزام غيره بتأدية شيء ما أو

بالقيام بتنفيذ موجب.

### ✓ الحق : **Droit** :

- **Le droit absolu** : c'est l'ensemble des prérogatives reconnues à l'individu et protégées par la loi.

- **حق مطلق: Droit absolu**: هو سلطة مقررة للفرد ويحميها القانون.

- **Le droit acquis**: c'est un droit que le juge ne peut pas nier ou écarter sous prétexte de l'application de nouvelles lois.

- **حق مكتسب Droit acquis**: هو الذي لا يجوز للقاضي أن يمسه بسوء، أو يسلبه صاحبه بحجة تطبيق قانون مستجد.

- **Droit de créance** : Est le droit qui porte sur une chose matérielle.

- **حق مادي: Droit de créance**: الحق الذي يتناول شيئاً مادياً.

- **Droit de créance** : Est un droit qui porte sur une personne, le débiteur, et que détient le créancier, Ce droit permet au créancier d'exiger du débiteur l'obligation de faire ou de ne pas faire, ce droit se diffère de droit réel.

- **حق الدائنية Droit de créance**: هو الحق الذي يملكه الدائن ويخوله أن يرغم مدينه على أن يقوم لصالحه بإعطائه شيئاً أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، ويختلف هذا الحق الشخصي عن **الحق العيني: Droit réel** في أن هذا الأخير ينصب مباشرة على عين.

- **Droit immobilier**: C'est le droit portant directement sur un bien immeuble. tel que droit de propriété d'un , ou droit de servitudes attachées à un bien immobilier.

- **حق عقاري Droit immobilier**: هو الذي ينصب مباشرة على عين ثابتة كحق ملكية الأرض وحق الارتفاق.

- **Droit d'auteur**: est l'ensemble des prérogatives exclusives dont dispose un auteur ou plus sur des œuvres de l'esprit originales.

Ce droit permet à son propriétaire de l'exploiter et d'empêcher les autres de le détériorer ou de l'imiter sans sa permission.

- **حق المؤلف: Droit d'auteur**: حق يملكه كل من وضع من وحي خاطره في ميادين العلوم والفنون تأليفاً موسوماً بطابع شخصيته، وهذا الحق يبيح لصاحبه أن يستغله مادياً وأن يمنع غيره من تشويبه أو تقليده، ومن الاستفادة منه دون استئذانه لمدة معينة.

- **Droit incorporel**: Droit ne portant pas sur une chose corporelle, tels les droits personnels ou les droits intellectuels.

- حق معنوي: Droit incorporel: لا يتناول هذا الحق شيئا ماديا كالحقوق الشخصية، و الحقوق الفكرية...

- Droit incorporel: Est le droit relatif à la création intellectuelle (artistique et littéraire), ainsi que la propriété industrielle.

- الحق الذهني: Droit incorporel: وهي التي ترد على نتاج الفكر كالمصنفات الأدبية والفنية والاختراعات، وتسمى عادة الملكية الأدبية .و الفنية .و الملكية الصناعية...

- Droit de propriété : Est le droit d'user, de jouir et de disposer d'une chose, en être le maître absolu et exclusif dans les conditions fixées par la loi.

- حق الملكية: Droit de propriété: هو حق الاستعمال والاستمتاع والتصرف في الشيء في نطاق القانون.

- Droit réel: est un droit qui porte sur un bien, soit un pouvoir direct qu'exerce une personne sur un bien donné, le sujet du droit est susceptible de se présenter sous diverses formes.

- حق عيني: Droit réel: حق ينصب مباشرة على عين، ويخول صاحبه أن يحاج به كل أحد للحيلولة بينه وبين هذه العين، مثل حق الملكية والانتفاع والارتفاق، وهي الحقوق العينية الأصلية، وهناك ما يقال له حق عيني تابع، وهو الذي يحزره الدائن على العين كالرهن ليضمن به وفاء دينه ويولي صاحبه حق الأفضلية والتتبع.

- Droit de suite: : C'est l'une des caractéristiques d'un droit réel, qui donne à son titulaire le droit de saisir l'argent sur lequel le droit réel est fondé, quel que soit son titulaire, et le créancier ordinaire n'a pas ce droit.

- حق التتبع Droit de suite: هو من خصائص الحق العيني، يخول لصاحبه حجز المال الذي ينصب عليه الحق العيني أيا كان حائزه، وليس للدائن العادي مثل هذا الحق.

- Droit d'usage: droit que possède une personne d'utiliser un bien immobilier, mais également d'en tirer des revenus, dans la limite de ses besoins personnels.

- حق الاستعمال: Droit d'usage: هو الحق الذي يبيع لصاحبه استعمال الشيء على الوجه الذي يراه.

## Axe II : Les Caractères fondamentaux de la règle de droit ;

المحور الثاني: الخصائص الأساسية للقاعدة القانونية:

La notion de la règle de droit, est une notion fondamentale de la théorie générale du droit, Toute cette théorie repose, en effet, sur la maîtrise du concept de règle juridique.

القاعدة القانونية: تعد من أهم المفاهيم المكونة والمؤسسة للنظرية العامة للقانون، بل إن تأسيس هذه النظرية لا يقوم إلا من خلال ضبط مفهوم القاعدة القانونية.

**La règle de droit** : est une règle de conduite, une norme imposant un devoir ou une obligation ou formulant une interdiction, dont le respect peut être assuré au moyen de la contrainte étatique.

القاعدة القانونية قاعدة سلوكية، تتضمن أمراً أو نهياً، بحيث تضمن الدولة احترامها عن طريق اعتماد بعض وسائل الإكراه.

**A- Une règle sociale et générale** : أ- القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية وعامة:

Elle s'adresse à la société, aux membres de la société qui doivent se comporter conformément à ses dispositions.  
Ainsi, donc la règle juridique suppose une large base sociale et non pas quelques personnes limitées.

القاعدة القانونية قاعدة تنظم السلوك الاجتماعي للأفراد وتخاطب جميع مكونات المجتمع بدون استثناء، بحيث يجب على هؤلاء التصرف وفق مقتضياتها.

**B- Une règle Abstraite** : ب- قاعدة مجردة :

La règle juridique est abstraite, en ce sens qu'elle est impersonnelle et elle est susceptible de s'appliquer à toute personne ou à toute institution qui réunit des conditions objectives déterminées, ainsi par exemple, les règles du droit de la fonction publique sont des règles abstraites car elles s'appliquent à toute personne qui a la qualité de fonctionnaire.

القاعدة القانونية هي قاعدة مجردة، لأنها لا تخاطب شخصاً بذاته بل توجه إلى كل الأفراد كيفما كانت صفاتهم، وتطبق على جميع الأفراد والمؤسسات التي تتوفر فيها الشروط الموضوعية، مثلاً قانون الوظيفة العمومية هي: قواعد مجردة لأن تطبيقها يسري على كل موظف.

**C- une règle obligatoire** : ج- قاعدة ملزمة:



La règle juridique est une règle coercitive qui s'impose à tous les membres de la société impliqués par ses dispositions, qui doivent la respecter sous peine de sanction par la contrainte de la puissance publique.

القاعدة القانونية هي قاعدة قسرية ملزمة لجل أفراد المجتمع، تحت طائلة العقوبة في حال عدم الامتثال لها.

Le caractère obligatoire de la règle juridique, permet de différer cette règle, de celles de religion, morale et de bienséance.

الطابع الإلزامي للقاعدة القانونية يسمح بتمييزها عن قواعد السلوك الاجتماعية الأخرى كقواعد المجاملات، وقواعد الأخلاق و قواعد الدين.

**- Les règles de religion :** Ces règles concernent essentiellement les rapports de l'individu avec Dieu son créateur, et tendent au perfectionnement de l'être et à la paix de l'âme.

- قواعد الدين: قواعد تتعلق أساسا بتنظيم علاقة المخلوق بخالقه، وتهدف هذه القواعد إلى بث الأمن والسلام والسكينة في قلب العبد.

**- Les règles de morale:** Ce sont des règles de conduite qui s'intéressent aux devoirs de l'homme à l'égard des autres, et à l'égard de lui-même.

- قواعد الأخلاق: قواعد تنظم سلوك الشخص اتجاه نفسه و اتجاه الآخرين، وترمي إلى تنظيم علاقات الإنسان والارتقاء به، (الأخلاق مجموعة من المبادئ والأفكار التي تستقر في ضمير الجماعة كحصيلة لتراثها، وتاريخها، ومعتقداتها الدينية).

**- Les règles de bienséance :** elles jouent un rôle important dans l'harmonie des rapports sociaux, en assurant une certaine solidarité, entre les membres de la société, telle que l'échange de visites, la présentation des vœux, ect...

- قواعد المجاملة: قواعد تلعب دورا هاما في تنظيم العلاقة الاجتماعية والروابط الإنسانية كتنظيم الزيارات وتبادل التهاني، وتهدف إلى خلق نوع من التآزر والتكافل بين أفراد المجتمع.

